

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٢٣٥

الخميس ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كافاندو	(بوركينا فاسو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد تسانغ يسوي
	فرنسا	السيد آرو
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد هرنانديز ميليان
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك ليال غرانت
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

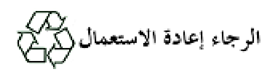
جدول الأعمال

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية يقدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

09-64215 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

إحاطة إعلامية من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السفير يوكيو تاكاسو، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). أعطي الكلمة الآن للسفير تاكاسو.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): هذا هو التقرير الثاني عشر عن فترة التسعين يوما الذي يقدم إلى مجلس الأمن وفقا للفقرة ١٨ (ح) من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ويغطي التقرير الفترة من ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهي فترة لم تعقد اللجنة جلسات خلالها ولكنها أنجزت عملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة.

وفي مناسبتين، تلقت اللجنة إخطارين بوقوع المزيد من الانتهاكات للفقرة ٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، التي تفرض حظرا على تصدير الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى جمهورية إيران الإسلامية. ودرست اللجنة بعناية، وفقا لولايتها بفحص المعلومات المتعلقة بالانتهاكات المزعومة للجزاءات الواردة في القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) واتخاذ إجراءات ملائمة بشأنها، هذين التقريرين وهي تلاحظ مع بالغ القلق نمطا واضحا من انتهاكات الجزاءات تشمل نقل أسلحة محظورة من إيران.

وفي الحالة الأولى، تلقت اللجنة رسالتين من دولتين عضوين في ما يتعلق بوجود شحنة مريبة منشأها إيران ومقصدها دولة أخرى على السفينة إم/في إنديا التي تستأجرها خطوط النقل البحري التابعة لجمهورية إيران الإسلامية. ووجهت السفينة إلى ميناء إحدى الدولتين المبلغتين، حيث جرى تفريغ الشحنة وتفتيشها. وأفادت هذه الدولة بأن الحمولة كانت تحتوي على مواد ذات صلة بالأسلحة. وقالت الدولة إنها قامت، تمشيا مع التزاماتها الدولية، باحتجاز الحمولة وتفريغها وتخزينها، مشيرة إلى أن الدولة ستكفل عدم السماح بوصول المواد إلى وجهتها المقصودة أو عودتها إلى منشأها.

وفي الحالة الثانية، تلقت اللجنة رسالة من دولة عضو بخصوص وجود حمولة مشبوهة مصدرها إيران وفي طريقها إلى دولة أخرى على متن السفينة فرانكوب وكانت مرسلة أيضا بمعرفة شركة جمهورية إيران الإسلامية للملاحة. وبموافقة السلطات المختصة، اعتلت بحرية الدولة المبلغة السفينة ونفذت عملية تفتيش رسمي لها. ووفقا لهذه الدولة، فإن الحمولة كانت تحتوي على مواد ذات صلة بالأسلحة. وقالت الدولة إنها قامت، تمشيا مع التزاماتها الدولية، بتفريغ الحمولة واحتجازها وتخزينها، مشيرة إلى أن الدولة ستكفل عدم السماح بوصول المواد إلى وجهتها المقصودة أو عودتها إلى منشأها.

وردا كلا البلاغين، بعثت اللجنة رسالتين إلى الدولتين الضالعتين في نقل المواد ذات الصلة بالأسلحة، تدعوهما فيهما إلى تقديم تفسير للصفقتين وكذلك معلومات إضافية ذات صلة حول منشأ السلع ووجهتها النهائية وملكيتها. وذكّرت اللجنة الدولتين بالتزامهما بقبول وتنفيذ

قرارات مجلس الأمن بموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة وأشارت بقلق بالغ إلى حقيقة أن اللجنة كانت قد تلقت بلاغات عديدة عن وقوع انتهاكات للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) وكان لهاتين الدولتين دور فيها وذكّرت بأن انتهاك الدول الأعضاء لالتزاماقا بموجب الميثاق مسألة خطيرة. كما طلبت اللجنة من الدولتين الرد على اللجنة في غضون ١٥ يوما. وبعثت اللجنة برسائل أيضا إلى جميع الدول الثلاث الأعضاء المبلغة، تعرب فيها عن تقديرها لتصرفاقا المسؤولة وتحثها على مواصلة تعاونها الوثيق مع اللجنة ومع أي دول أخرى ربما تجري تحقيقات بشأن الحالتين.

وأخيرا، بعثت اللجنة برسائل إلى الدول التي قيل إن لها صلة بالسفينة فرانكوب، تدعوها فيها إلى تقديم أي معلومات إضافية ذات صلة. وفي نفس تلك الرسائل، أبرزت اللجنة الحاجة إلى أن تضاعف الدول الأعضاء جهودها لكفالة التنفيذ الكامل للقرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)؛ واسترعت الانتباه إلى ضلوع شركة جمهورية إيران الإسلامية للملاحة في حوادث عديدة لنقل مواد في انتهاك للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)؛ وحثت الدول الأعضاء بقوة على توخي المزيد من اليقظة تجاه الشركة الإيرانية، وذلك في مذكرة اللجنة الخاصة بالمساعدة في التنفيذ المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

خلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت اللجنة ثلاثة إخطارات من دولة عضو، عملا بالفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، فيما يتصل بوقف تجميد أموال لدفع مبالغ مستحقة بموجب عقود التزمت بها الدولة قبل إدراج اسم أحد الكيانات.

وختاما، بخصوص إبلاغ الدول عن تنفيذ جميع التدابير ذات الصلة الواردة في القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، فإن الأرقام بقيت بدون تغيير وهي: ٩١ بلاغا بموجب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ٧٨ بلاغا بموجب القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ٦٧ بلاغا بموجب القرار ١٨٠٣ (٢٠٠٨).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السفير تاكاسو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير تاكاسو على تقريره.

مما يؤسف له أننا شهدنا عدة تطورات هامة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية على مدار التسعين يوما الماضية. أولا، يؤكد أحدث تقرير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن إيران مرة أخرى رفض إيران الامتثال لالتزاماقا النووية الدولية والتعاون مع الوكالة. وأود أن ألقي الضوء على بضع نقاط رئيسية اليوم.

تواصل إيران توسيع نطاقها أنشطتها لتخصيب اليورانيوم وأنشطتها المتعلقة بالماء الثقيل. وقد بذلت جهدا استمر عدة سنوات لبناء مرفق سري للتخصيب بالقرب من مدينة قم، منتهكة بذلك التزاماقا حيال مجلس الأمن. وطلبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تفسيرات من إيران بشأن عدة جوانب لهذا المرفق. وخلصت الأمانة العامة للوكالة إلى أن عدم إبلاغ إيران الوكالة ببنائها لمرفق سري للتخصيب بالقرب من قم لا يتماشى مع التزامات إيران بموجب ضمانات الوكالة ويزيد من ضعف الثقة بعدم وجود مرافق نووية أخرى لم يُكشف عنها للوكالة.

ورد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على التقرير باتخاذ قرار بشأن إيران بأغلبية ساحقة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ويشدد القرار على ما يشعر به المجتمع الدولي من قلق متزايد وبالغ وموحد إزاء استمرار

إيران في تحدي التزاماتها والمطلوب منها بموجب قرارات الوكالة وقرارات مجلس الأمن. ويحث القرار إيران على تعليق الأعمال الإنشائية في قم على الفور والتعاون الكامل مع الوكالة للامتثال لهذه الالتزامات.

ثانيا، تدين الولايات المتحدة الانتهاكات الخطيرة والمتكررة التي يجرى إبلاغها للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وفي العام الماضي، جرى الإبلاغ عن ثلاثة حوادث. وتتعلق الحوادث الثلاثة جميعا بنقل أسلحة أو ذخيرة من إيران إلى سوريا؛ وتتعلق الحوادث الثلاثة جميعا بشركة جمهورية إيران الإسلامية للملاحة؛ والحوادث الثلاثة جميعا تمثل انتهاكات واضحة للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وقد ضُبطت إيران الآن متلبسة بانتهاك القواعد على نحو متكرر.

وفي الإحاطة الإعلامية اليوم، أعربت اللجنة عن قلقها البالغ إزاء ''النمط الواضح من انتهاكات الجزاءات المتعلقة بعمليات نقل أسلحة محظورة من إيران''. وتوثق اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بتفصيل شديد، دأب إيران على انتهاك قرارات هذا المجلس. وهذه الانتهاكات غير مقبولة. وتهريب الأسلحة غير المشروع من إيران إلى سوريا ليس مجرد انتهاك للجزاءات؛ بل إنه أيضا عامل مهم في زعزعة استقرار الشرق الأوسط الهش بالفعل.

نشيد بالإجراءات المسؤولة التي تتخذها الدول لرصد الانتهاكات للجزاءات ومنعها. وفي الحالتين اللتين حدثتا خلال فترة التسعين يوما، والمتعلقتين بالسفينتين هانسا إنديا وفرانكوب، اتخذت دولتان عضوان إجراءات في مواجهة حمولات مشبوهة مصدرها إيران. وفي الحالتين، أفرغت الدولتان العضوان حمولة المواد ذات الصلة بالأسلحة لضمان عدم وصولها إلى وجهتها المقصودة أو عودتها إلى منشأها. كما استرعت اللجنة الانتباه بالفعل إلى مذكرتها الخاصة بالمساعدة في التنفيذ لشهر تموز/يوليه ٢٠٠٩، التي حثت فيها الدول الأعضاء على ''توخي المزيد من اليقظة'' حيال دور شركة جمهورية إيران الإسلامية للملاحة في الانتهاكات لهذه القرارات.

ونطاق هذه الانتهاكات يثير الجزع. فقد عثر على ظهر السفينة فرانكوب على ٣٦ حاوية تضم أسلحة ومواد ذات صلة بالأسلحة، بما في ذلك ٦٩٠ صاروخا عيار ١٢٢ مليمترا وحوالي ١٢ ٠٠٠ من القذائف المضادة للدبابات وقذائف الهاون وأكثر من ٢٠ ٠٠٠ قنبلة يدوية متشظية وما يزيد على نصف مليون طلقة ذخيرة. وعثر على أطنان من أغلفة الطلقات النارية على متن السفينة هانسا إنديا.

ونشيد باللجنة لما تبديه من دأب في تنفيذ ولاياتها. وفعالية الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن تتوقف على متابعة المجلس واللجنة وفي نهاية المطاف الدول الأعضاء. ويجب علينا كفالة تنفيذ هذه الجزاءات بقوة لضمان عدم السماح بتدفق أسلحة يمكن أن تزعزع الاستقرار من إيران على أجزاء أخرى في الشرق الأوسط وغيره من الأماكن.

وكما تظهر الحالات التي ناقشناها بإسهاب اليوم، ينبغي لجميع الدول أن تفحص بدقة بالغة جميع الشحنات البحرية بين إيران وسوريا، وبخاصة عندما يكون لشركة جمهورية إيران الإسلامية للملاحة صلة بالأمر. وينبغي للدول كذلك إبلاغ لجنة القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بأي معلومات حول انتهاكات الجزاءات. ونتوقع من اللجنة أن تنظر في الخيارات الممكنة لاتخاذ إجراء فعال لمنع وقوع حوادث جديدة، ونتطلع إلى أفكارها بشأن السبل التي يمكن أن تنفذ بها الدول الأعضاء تلك التدابير على وجه أفضل.

والنقطة الثالثة التي أود أن أثيرها هي الإشارة إلى أن تلك الحوادث التي وقعت مؤخرا – أي اكتشاف مرفق قم، ونية إيران المعلنة لبناء منشآت جديدة للتخصيب، وعملياتها

المحظورة لنقل الأسلحة - تؤكد تجدد الطابع الملح لتنفيذ القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) على نحو كامل وفعال. وينبغي للدول الأعضاء أن تضاعف جهود الإنفاذ لديها، بينما يتعين على لجنة ١٧٣٧ أن تتوخى قدرا أكبر من اليقظة والعمل والفعالية.

إن تنفيذ تلك الجزاءات بصورة أكثر صرامة سيزيد من صعوبة حصول إيران على التكنولوجيا والمساعدة لدعم ما تقوم به من أنشطة محظورة متعلقة بالانتشار. وسيجعل من الصعب على إيران تهريب الأسلحة إلى المتطرفين والأطراف الفاعلة من غير الدول. وسيجعل من الصعب على إيران إساءة استخدام النظام المالي الدولي لتمويل أنشطتها المتعلقة بالانتشار. وسيجعل التنفيذ الكامل للجزاءات من الصعب على إيران بناء أي مرافق سرية جديدة متصلة بالمواد النووية، مثل الموقع المنشأ بالقرب من قم بعيداً عن أنظار المفتشين الدوليين.

ولا تزال الولايات المتحدة، إلى جانب شركائنا في مجموعة ٥ + ١، تتبع نهجا ذا مسارين للعمل، بينما تزيد من الضغط على إيران لتنفيذ التزاماتها بتعليق جميع أنشطتها النووية الحساسة من حيث الانتشار والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أعربنا مرارا عن تفضيلنا بصورة حازمة لتسوية الشواغل بشأن برنامج إيران النووي من خلال المفاوضات الدبلوماسية، وبناء الثقة، والاستجابة لطلب إيران المتعلق بتلبية احتياجاتها الإنسانية والطبية.

وقدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بدعم من روسيا وفرنسا والولايات المتحدة، اقتراحا للاستجابة لطلب إيران المتعلق بالحصول على الوقود النووي لمفاعل البحوث في طهران، على الرغم من استمرار انتهاك إيران لقرارات المجلس وعدم امتثالها للشروط التي فرضتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على برنامجها النووي. وعدم اغتنام إيران، حتى الآن، لتلك الفرصة يثير تساؤلات خطيرة بشأن نواياها النووية، وهي تساؤلات تستحق اهتماما دوليا عاجلا.

ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة على نحو ثابت بالتوصل إلى حل سلمي للشواغل التي يثيرها برنامج إيران النووي على الصعيد الدولي. كما نظل على استعداد لإشراك إيران في العمل على التوصل إلى حل دبلوماسي للمأزق الدبلوماسي التي وضعت فيه نفسها - وحبذا لو تختار إيران هذا المسار.

غير أن المشاركة لا يمكن أن تكون طريقا ذا اتجاه واحد. ويجب على إيران أن تبدي بصورة حازمة استعدادا مماثلا للمشاركة على نحو بنَّاء ولمعالجة المسائل الخطيرة المتصلة ببرنامجها النووي. والمجتمع الدولي على اقتناع راسخ بوجوب أن تمتثل إيران لالتزاماتها الدولية. وإذا استمرت إيران في عدم الوفاء بالتزاماتها، فسيتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في إمكانية اتخاذ إجراءات أخرى.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر السفير تاكاسو على عرضه للتقرير الثاني عشر عن فترة التسعين يوما. وقد أظهرت إحاطته الإعلامية على نحو واضح تماما مدى انتهاكات إيران المتعمدة للجزاءات المنبثقة عن القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨)، على النحو الذي أكد عليه القرار ١٨٣٥ (٢٠٠٨).

وتتراكم الانتهاكات الخطيرة: التي تمت باستخدام السفن مونشيغورسك، وأنل أستراليا، هانسا إنديا، والآن السفينة فرانكوب. وتمثل شحنات تلك السفن تدفقا حقيقيا للأسلحة ومواد خطيرة أخرى بهدف زعزعة استقرار مناطق مضطربة وإدامة الصراعات. ولا تشكل الشحنات المنتظمة انطلاقا من ميناء بندر عباس، على الأرجح، سوى غيض من

فيض. وتشترك في جميع تلك الانتهاكات تقريبا شركة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للملاحة.

ويتعين علينا أن ندرك عواقب ذلك الأمر. ويجب تحذير الدول والموانئ والشركات المستأجرة للسفن والربابنة من المخاطر التي يتعرضون لها. وينبغي ألا نرضى بمجرد كتابة الرسائل التي لا مجيب لها، مما لا يؤدي سوى إلى تفاقم انتهاكات القانون مع الاستهزاء بمن يطبقونه.

وعلاوة على ذلك، فإن الأمر الأخطر هو أن إيران وضعت نفسها في مأزق خطير. فمنذ عام ٢٠٠٣، ونحن نسعى بدون كلل إلى فتح مفاوضات مع إيران. وعززنا جهودنا واقتراحاتنا، وعلى مدى عدة أشهر الآن، أشركنا الولايات المتحدة على أعلى مستوى بغية إجراء حوار مع إيران. و لم يستجب ذلك البلد لأي من اقتراحاتنا.

وتمثل آخر عرض – يتعلق بالتعاون الرمزي بمشاركة روسيا وفرنسا – في اقتراح تخصيب الوقود الإيراني في الخارج لتشغيل مفاعل البحوث في طهران. وقد ضمنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تلك العملية. وكانت تلك فرصة فريدة لبناء الثقة، لكن إيران رفضتها.

والأخطر من ذلك، كشفت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن موقع سري لتخصيب اليورانيوم بحجم وتشكيلة من الواضح أنهما لا يناسبان الاستخدام المدني. و لم تعلن إيران عن ذلك الموقع، في انتهاك لاتفاقها للضمانات والقانون ٣-١ المتعلق به، على النحو الذي أكده آخر تقرير للوكالة. وتلك إهانة جديدة وكبيرة لثقة المجتمع الدولي. والجميع الآن يتساءلون عن عدد المواقع الأخرى الموجودة في إيران.

وبالنظر إلى خطورة الحالة، اتخذ مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، لأول مرة منذ عام ٢٠٠٦، قرارا محددا بشأن إيران وأحاله إلى مجلس الأمن. ويحث ذلك القرار إيران على احترام التزاماتها. ويطالب إيران بوقف الأعمال في موقع قم السري وتمكين الوكالة من الوصول على نحو كامل إليه وتوفير جميع الوثائق لها بغية تسليط الضوء على مصادر ذلك الموقع. كما طالب إيران بأن تؤكد خطيا عدم وجود أي مواقع سرية أخرى. وقد قدمت الوكالة بالفعل ذلك الطلب خطيا في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، لكن إيران لم تستجب. كما يطالب القرار بأن تطبق إيران تدابير الشفافية المطلوبة منها بموجب القانون ٣-١، وهو التزام على إيران بموجب اتفاقها للضمانات ورفضت الاضطلاع به على نحو غير قانوني وبصورة انفرادية. وأخيرا، يطالب القرار إيران بحل المسائل المعلقة مع الوكالة الدولية للطاقة للذرية، وهو ما تعتبره الوكالة أمراً أساسياً لتوفير ضمانات ذات مصداقية بعدم وجود أي برنامج عسكري في إيران.

وتمثل رد فعل إيران على اتخاذ ذلك القرار لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الإعلان عن بناء ١٠ مواقع جديدة لتخصيب اليورانيوم. وغني عن البيان أن بناء ١٠ مواقع جديدة للتخصيب، مع عدم وجود مفاعل نووي، أمر لا معنى له في إطار برنامج نووي مدني.

إننا في مفترق الطرق ولئن كنا لا نرغب في ذلك بتاتا. وهذا الأسبوع، سيعقد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي اجتماعا في بروكسل. وسيقيِّمون رفض إيران التفاوض شهرا بعد شهر. وإذا استمرت إيران في بذل قصارى جهدها لمعارضة أي تدبير من تدابير بناء الثقة، ورفض الحوار والشفافية بعد الأمور الهامة التي تم الكشف عنها للتو، يجب علينا استخلاص جميع الاستنتاجات اللازمة والانتقال إلى اتخاذ قرار جديد يشمل فرض الجزاءات. ولنكن مستعدين للقيام بذلك العمل، وفرنسا، من جانبها، مستعدة. و لم يعد هناك أي سبب يدعو إلى الانتظار.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، بداية نتقدم بالشكر لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) مندوب اليابان، على إحاطته القيمة التي استعرض خلالها عمل اللجنة لفترة التسعين يوما الماضية، ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي يقوم به.

تؤكد ليبيا من جديد على أهمية تكثيف الجهود الدولية للوصول إلى حل سلمي للمسألة النووية الإيرانية من خلال الالتزام بما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٨٠٣ (٢٠٠٨) بمواصلة تعزيز الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تشجيع استئناف الحوار والمشاورات مع إيران بغية السعي إلى إيجاد حل شامل ومناسب وطويل الأجل لهذه المسألة، ويفسح المجال أمام تطوير علاقات شاملة وتعاون مع جمهورية إيران الإسلامية على نطاق واسع، على أساس الاحترام المتبادل وبناء الثقة الدولية في الطابع السلمي لبرنامج إيران النووي. وندعو في هذا الصدد، جميع الأطراف المعنية إلى الاستمرار في إجراء مفاوضات مباشرة حتى يتحقق هذا الهدف.

ونؤكد على أن ما حدث في العراق يجب ألا يتكرر في أي مكان آخر من العالم، خاصة عندما يكون مبنيا على معلومات لا أساس لها من الصحة. وتكرر ليبيا من جديد اعتقادها بأن التعامل مع مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح النووي يجب أن يكون شاملا وغير انتقائي. فعلى جميع الدول بدون استثناء أن تُخضِع منشآتها النووية إلى نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن نستغرب تجاهل مجلس الأمن للسلاح النووي الإسرائيلي رغم أن الإسرائيليين يرفضون الانضمام لمعاهدة عدم الانتشار وإخضاع منشآتهم لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي يحول دون تحقيق تطلعات شعوب منطقة الشرق الأوسط إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وفقا لقرار المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة. وينبغي أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش على مفاعل ديمونا الإسرائيلي وألا تستمر إسرائيل في أن تكون فوق القانون، وإلا فإن جميع دول الشرق الأوسط سيكون لها المبرر لأن تقول أن لها الحق في امتلاك السلاح متحججة باستثناء إسرائيلي.

إن حرصنا على عدم انتشار الأسلحة النووية ينبغي ألا ينسينا الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والحصول عليها وتطوير تقنياتها. وفي هذا الصدد، نؤكد أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق والتأكد من امتثال الدول الأطراف لاتفاقات ضماناتها التي تنفذها وفاءً بالتزاماتها بموجب المعاهدة، وذلك للحيلولة دون تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى الأسلحة النووية وغيرها من أجهزة التفجير النووي، والوكالة أيضا مركز التنسيق العالمي للتعاون التقني في المجال النووي. وينبغي أن ينظر المجتمع الدولي في توسيع مهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتشمل أيضا التحقق من التخفيضات الثنائية التي تجريها الدول النووية على ترساناتها النووية وصولا إلى الهدف النهائي وهو القضاء التام على هذه الترسانات النووية.

وفي الختام نؤكد أن الأمن والسلام الدوليين لا يتحققان بامتلاك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أو التهديد باستخدامها، وإنما بترسيخ مبادئ الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل وإقامة العدل وتعزيز التعاون المثمر بين الدول. ونأمل أن تتحمل الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولياتها في هذا المجال.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للممثل الدائم لليابان، السفير تاكاسو، على أطلاعه المجلس على عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) خلال الـ ٩٠ يوما الماضية، وعلى العمل المضطلع به في تلك الفترة. وينبغي للجنة مواصلة النظر في الحالة المحددة التي كانت المحور الرئيسي لإحاطته الإعلامية.

خلال الفترة قيد النظر، واصلت اللجنة العمل بالتقيد الصارم بأحكام قرارت مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨). ونرى أنه يجب على اللجنة في عملها في المستقبل أن تستمر في الاستناد إلى تلك هذه القرارات وروحها، بغية إيجاد حل فعال للمشكلة النووية الإيرانية بالوسائل السياسية والدبلوماسية على سبيل الحصر.

في الوقت الحاضر، فإن الحالة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني ليست بسيطة. للأسف، ما زال من غير الممكن إجراء مفاوضات جوهرية مع الجانب الإيراني. بالرغم من ذلك، فإن الدول الست، بما فيها روسيا، لم تتخل عن إمكانية استئناف الحوار لإيجاد حل شامل لجميع المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي لإيران. ويتعين علينا في عملنا في هذا المجال التحلي بالصبر والهدوء، ويجب ألا نسمح للعواطف بأن تتغلب علينا. فالعواطف لن تؤدي إلا إلى إعاقة تحقيق هدفنا.

نأمل أن يكون للقرار الذي اتخذه مجلس حافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (GOV/2009/82) في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر أثر إيجابي. ونتوقع أن تأخذ إيران الإشارات الواردة في قرار الوكالة الدولية على محمل كبير من الجد، وأن تتعاون بصورة كاملة مع الوكالة الدولية من أجل العودة السريعة إلى المفاوضات بشأن الحالة المتعلقة بالمشكلة النووية الإيرانية.

السيد زانغ يوسوي (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، أود أن أشكر السفير تاكاسو على إحاطته الإعلامية بشأن التقدم المحرز في أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ خلال فترة الـ٩٠ يوما التي يغطيها التقرير. ونود أن نشكره على الجهود التي بذلها منذ توليه رئاسة اللجنة.

إن الصين تؤيد دائما النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية. ونحن نعارض انتشار الأسلحة النووية، ولا نود أن نرى أي عدم استقرار جديد في الشرق الأوسط. تؤيد الصين التسوية السلمية للمسألة النووية الإيرانية من خلال المفاوضات الدبلوماسية.

في الآونة الأخيرة، كانت هناك تطورات جديدة بشأن المسألة النووية الإيرانية. ولوحظ أن إيران لديها وجهات نظر مختلفة بشأن إمدادات الوقود النووي لمفاعل الأبحاث في طهران. ومع ذلك، فالطريق إلى حل هذه المشكلة ليس مسدودا تماما. وإيران ما زالت مستعدة لإجراء مزيد من المشاورات مع الأطراف المعنية لحل المسألة معا. وهذا يدل على أنه ما زال هناك احتمال أن تسفر الجهود الدبلوماسية للمجتمع الدولي عن استئناف المحادثات. وهذا ربما يتطلب مزيد من الوقت والصبر من جانب كل الأطراف.

كما نلاحظ أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتخذت مؤخرا قرارا جديدا بشأن المسألة النووية الإيرانية. ونحن نؤيد اضطلاع الوكالة بدور أكبر وبنَّاء بدرجة أكبر بغية حل المسألة النووية الإيرانية بشكل ملائم واستئناف المفاوضات على الفور. كما نأمل أن تعزز الأطراف المعنية الحوار

والتعاون مع الوكالة وتتجنب اتخاذ مزيد من الإجراءات التي قد تعقد الوضع الحالي.

ونعتقد أن حل المسألة النووية الإيرانية عبر المفاوضات الدبلوماسية هو أفضل خيار. كما أنه يحقق المصلحة المشتركة للمجتمع الدولي. وفي الظروف الحالية، من المهم بوجه خاص أن تواصل كل الأطراف المعنية التحلي بالصبر وممارسة ضبط النفس بغية إفساح وقت ومجال كافيين للجهود الدبلوماسية الجارية.

ونأمل أن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن هذه المسألة تنفيذاً فعالاً. وستواصل الصين المشاركة بفعالية في عمل لجنة القرار ١٧٣٧. وسندعم ونتعاون مع جهود رئيس اللجنة ونعمل لكفالة اضطلاع اللجنة بدور بنَّاء في المعالجة الواجبة للمسألة النووية الإيرانية.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير تاكاسو على تقريره وقيادته المتمكنة فعلاً للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

لقد كانت فترة الأشهر الثلاثة مزدحمة بالعمل وصعبة بالنسبة للجنة، وهي فترة شهدت، كما أوضح التقرير، بروز نمط من انتهاكات الجزاءات. كما يلاحظ التقرير، كان هناك انتهاكان متشابهان في طابعهما لقرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) في هذه الفترة المشمولة بالتقرير: الأول، اعتراض السفينة إم/في هانسا إنديا في تشرين الأول/أكتوبر، ولاحقا، مصادرة السفينة فرانكوب في تشرين الثاني/نوفمبر.

نحن ممتنون على الإجراء الفوري والفعال والمسؤول الذي اتخذته كل الدول المعنية بهاتين العمليتين للاعتراض والمصادرة ولتعاونها مع اللجنة في التحقيق في الحالتين. وقد كفل هذا عدم إعادة الأسلحة والمواد ذات الصلة إلى إيران أو السماح بتوجهها إلى وجهتها المقصودة.

وهاتان الحادثتان لا تدعان مجالا للشك في أن إيران مصممة على الاستهزاء بمطالب مجلس الأمن، لكنهما تبينان أيضا أن المجتمع الدولي عازم على جعل إيران تلتزم بالقواعد الدولية ووجوب التقيد بقرارات مجلس الأمن الملزمة.

ويجدر تكرار أسباب اتخاذ هذه التدابير. لقد فقدت إيران ثقة المجتمع الدولية نتيجة إخفاء أكثر جوانب برنامجها حساسية طوال حوالي ٢٠ سنة، وعدم تنفيذ تدابير الشفافية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ورفض الإجابة عن كل الأسئلة التي طرحتها عليها الوكالة في سعيها للتثبت من الحقائق.

ويخلص آخر تقارير المدير العام السابق للوكالة، السيد البرادعي، كما كان الحال في تقاريره السابقة، إلى أنه لم يتمكن من التحقق من أن برنامج إيران النووي للأغراض السلمية على سبيل الحصر. ويوضح التقرير أن إيران لم تعلق أنشطتها المرتبطة بالتخصيب أو عملها في المشاريع ذات الصلة بالمياه الثقيلة، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن.

كما يغطي التقرير الاستنتاجات الأولية للوكالة بعد قيامها بتفتيش منشأة التخصيب في قم. وأعمال التشييد في هذا الموقع تتعارض مع خمسة قرارات لمجلس الأمن. وتوضح الوكالة أن بناء الموقع لا يتفق مع التزامات إيران بموجب التدابير الفرعية لاتفاقها للضمانات. وتنص تلك التدابير على أنه على إيران إبلاغ الوكالة بالمنشآت النووية الجديدة وقت اتخاذ قرار تشييدها.

ومن الضروري، أن توقف إيران كل الأنشطة ذات الصلة بالتخصيب، بما فيها أي أعمال تشييد أخرى في قم. تؤكد إيران على أنها بدأت إنشاء منشأة قم في عام ٢٠٠٧. وتوضح الوكالة أن لديها معلومات تفيد بأن إيران بدأت التشييد قبل هذا التاريخ، ملاحظة أن تفسير إيران للغرض من تصميمها وتشييدها وتسلسله الزمني يتطلب مزيدا من الإيضاح.

كما يبين التقرير أن إيران ما برحت تتجاهل أسئلة الوكالة الحيوية بشأن أنشطتها لعسكرة برنامجها النووي. وجاء في التقرير أن الوكالة لا تزال تنتظر أيضا رد إيران على طلباتها المتكررة من أجل الوصول إلى أشخاص معينين ومعلومات ومواقع محددة في وثائق الدراسات المزعومة. ويخلص التقرير مرة أخرى إلى أنه، حتى إيضاح هذه المسائل وإلى أن تنفذ إيران البرتوكول الإضافي، لن تكون الوكالة في وضع يسمح لها بتقديم تأكيدات ذات مصداقية لعدم وجود أنشطة نووية غير معلنة من جانب إيران.

إن رفض إيران الرد إيجابيا على اتفاق الوكالة المقترح بشأن توفير الوقود لمفاعل طهران النووي للأبحاث أمر مخيب أيضا للآمال. يوفر الاتفاق وسائل نزيهة وعملية وشفافة لتلبية احتياجات إيران. وكان من شأنه أن يحسن فرص نجاح التفاوض مع إيران. وبدلا من ذلك، أظهرت إيران مجددا عدم استعدادها للعمل بجدية مع المجتمع الدولي.

لقد أوضح ذلك الاتفاق المقترح أن المجتمع الدولي لا يرغب في حرمان إيران من حقها في الطاقة النووية المدنية. ونحن سندعم تطويرها للطاقة النووية للأغراض السلمية شريطة أن تفي بالتزاماتها الدولية، ويشمل عرض مجموعة ٣ + ٣ السخي كل ما يلزم إيران لمواصلة برنامج حديث للطاقة النووية المدنية، وهو ما تزعم أنه هدفها.

لكن، إيران انتهزت كل فرصة لتأخير وإطالة أمد جهودنا الرامية للتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. والاستنتاج المعقول الوحيد الذي يمكن أن نخلص إليه هو أن ردودها محسوبة لكسب الوقت ومحاولة شق وحدة صف المجتمع الدولي.

لقد صوت مجلس محافظي الوكالة بأغلبية ساحقة دعما للوكالة في جهودها الرامية للحصول على إجابات على أسئلة مهمة. وبعث التصويت رسالة قوية إلى طهران. وكان رد إيران إعلان بناء مزيد من منشآت التخصيب، والتهديد بوقف الاتصالات مع الوكالة والكلام عن الانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبدلا من العمل معنا، اختارت إيران الاستفزاز والخداع. وتستطيع إيران الاستهزاء بعزلتها، لكن هذا لن يؤدي سوى إلى زيادة تصميم المجتمع الدولي ووحدة صفه. وأحث إيران على إدراك ذلك وقبول اليد الممدودة إليها.

نحن بحاجة إلى إثناء إيران عن مواصلة تطوير وامتلاك التكنولوجيا والمواد الحساسة من حيث الانتشار. إن ذلك يهدد بإثارة سباق تسلح نووي إقليمي. وفي منطقة تواجه الفعل تحديات أمنية كبيرة، سيكون الانتشار النووي كارثة بالنسبة للاستقرار الإقليمي.

لقد تحلى المجتمع الدولي بالصبر الشديد، لكن الصبر ينفد. وإذا استمرت إيران في اختيار عدم العمل معنا، فسنحتاج لفرض مزيد من الجزاءات. إن استراتيجيتنا المزدوجة المسار ستستمر. وهي تشمل ممارسة الضغط لتشجيع الإيرانيين على الامتثال والتفاوض بجدية، وهي في الوقت نفسه مشاركة تتيح بدء المفاوضات عندما يكون الإيرانيون مستعدين لأخذ عرض مجموعة ٣ + ٣ على محمل الجد.

نحن ملتزمون بنسبة ١٠٠ في المائة بحل هذه المسائل دبلوماسيا. ونأمل أن يكون القادة الإيرانيون كذلك، لكن في نهاية المطاف هذا خيارهم وحدهم من يتخذونه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.